

طلب من وزير الداخلية تقديم تقرير عن مقتل المواطن مراد الوصابي وإصابة أخيه بأمانة العاصمة مجلس النواب يستدعي عدداً من الوزراء لمعرفة مدى تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية لتشغيل خريجي الجامعات



صنعاء/سبأ
أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي دعوة وزراء المالية والخدمة المدنية والتأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل لحضور جلسة المجلس بعد غد السبت لاطلاع نواب الشعب على مستوى سير تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة بشأن إنشاء صندوق لتشغيل مخرجات التعليم الجامعي ومدى اعتماد توظيف نسبة من خريجي الجامعات وكذا معرفة الإجراءات المتخذة حول اعتماد خمسمائة ألف حالة جديدة رعاية للضمان الاجتماعي.

في أي مناطق منهما بما في ذلك الظروف الإقليمية وبرامج مكافحة المطبقة وكذا مراعاة الحالة الصحية للسائدين للنباتات والمنتجات النباتية في أي من المناطق الخالية من الآفات أو تلك التي يقل فيها انتشار الآفات.

بالإضافة إلى ذلك نصت على معاملة تدابير الصحة النباتية المطبقة في الدول الأخرى مع تلك المطبقة في الجمهورية اليمنية على أن يتم اعتمادها إذا أثبتت تلك الدول بشكل موضوعي أن تدابيرها تحقق المستوى الملزم لوقاية النباتات ومراعاة الحد الأدنى لحماية الصحة النباتية دون تمييز بين الدول.

وسيصوت المجلس على مشروع القانون بصيغته النهائية في جلسته القادمة، وكان المجلس قد استقبل جلسته باستعراض مخرجات عمله السابقة ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح بعد غد السبت بشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

حماية النباتات والمنتجات النباتية في الجمهورية اليمنية من مخاطر الآفات والحد من انتشارها وتأثيراتها كما يستهدف تسهيل التجارة الدولية الآمنة للنباتات والمنتجات النباتية والمنتجات الثانوية عند الاستيراد والتصدير والعبور بالإضافة إلى تعزيز نصوص الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بوقاية النباتات التي تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

وقد ألتمت مواءمات مشروع القانون الجهة المختصة إعداد تدابير الصحة النباتية ومراجعتها واعتمادها والأخطار عنها ونشرها وتطبيقها بأخذها بعين الاعتبار عند وضع تلك التدابير والاستناد على المبادئ والأدلة العلمية والمبررات الفنية المتساحة والتنسيق مع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وتطبيق عملية تحليل مخاطر الآفات وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أساليب تقييم المخاطر المتبعة دولياً وكذا مراعاة تطبيق التدابير الطارئة عند حدوث مشاكل غير متوقعة في مجال الصحة النباتية ومراعاة الحالة الصحية للسائدين للنباتات في الجمهورية اليمنية وفي دول المنشأ أو

كما سيطلع الوزراء على الجوانب المتصلة بمعرفة مستوى تنفيذ المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور والمرتبات وتنفيذ العلاوات السنوية. وأقر مجلس النواب دعوة وزير الداخلية للحضور إلى المجلس في ذات الجلسة لتقديم تقرير إلى المجلس حول مقتل المواطن مراد الوصابي وإصابة أخيه في منطقتي حدة بأمانة العاصمة.

إلى ذلك استكمل مجلس النواب مناقشة مشروع القانون الجديد رقم لسنة ٢٢ لسنة ١٩٩٩م بشأن الحجر النباتي والذي يتكون من ٤٥ مادة موزعة على سبعة فصول تناولت التسمية والتعاريف والأهداف العامة للقانون والإدارة العامة لوقاية النباتات بديوان عام وزارة الزراعة والري وتعريف الجهة المختصة والمسئولة عن تطبيق أحكام هذا القانون والنموذج المتعلق بالاحتواء واستئصال الآفات وما يتصل باستيراد وتصدير وعبور الشاحنات إلى جانب عدد من المواد الخاصة بالمعقوبات لآية مخالفات لنصوص هذا القانون وأحكام ختامية. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق

شكل في اجتماع برئاسة مجبور لجنة لإعداد الرؤية المستقبلية للتطوير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم يناقش قضايا التعليم العام والمهني والعالي وتوجهات إصلاح منظومته

إعادة النظر في سياسة الإيفاد الخارجي وإنباطها بجهة واحدة إخضاع تعيين كوادرات التدريس والمحققين الثقافيين لإجراءات تنافسية شفافة



صنعاء/سبأ
ناقش المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجبور عدداً من مواضيع التعليم بمستوياته العام والمهني والعالي، وذلك بالارتكاز على إعداد الرؤية المتكاملة للتعليم في مواجهة العملية التعليمية بجوانبها البشرية والفنية والمادية وفي اتجاه تعزيز الدور الحقيقي للتطوير لهذا القطاع في التنمية البشرية والتخفيف من الفقر وذلك بالاستناد على الأساليب والوسائل التعليمية والتكنولوجية الحديثة.

وناقش المجلس عملية الإيفاد للدراسة في الخارج وكذا وضع المحققين الثقافيين في الخارج ومدى التزامها في أداء مهامها تجاه الطلبة المبتعثين.

ووجه المجلس بإعادة النظر في سياسة الإيفاد بما يلي الاحتياجات النوعية المطلوبة للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار إنباط عملية الإيفاد في مختلف التخصصات بجهة واحدة بما يساعده على ترسيده هذا الجانب وتحقيق الرؤية اعلاه.

وكلف المجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدراسة هذا الجانب وتقديم تصور للإطار المؤسسي المنظم للإيفاد بأنواعه المختلفة، كما وجه المجلس بإعادة النظر في وضع المحققين الثقافيين وتقييم مستوى ادائهم في خدمة الطلبة المبتعثين بصورة سنوية.

وكلف المجلس وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية بإعداد المعايير والشروط لتعيين المحققين الثقافيين والماليين عبر الاعلان وخطوات المنافسة العادلة والإجراءات الشفافة كأساس للتعيين.

وشدد المجلس في سياق مناقشته لموضوع الإيفاد على اقتصر الإيفاد لأي طالب في الجامعات المعترف بها دولياً وعدم التعامل مع أية جامعة غير معترف بها.

واطلع المجلس على تقرير الأمانة العامة حول إعداد الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن. ووافق المجلس على ما ورد في

التقرير من خطوات إعداد هذه الرؤية التي تشمل التوجهات العامة المستقبلية لإصلاح منظومة التعليم وفي المقدمة إعادة هيكلة التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة وإعادة النظر في سياسة القبول في التعليم العالي وأنواعه وتطوير نظام القبول في المعاهد العليا، عدا عن مراجعة نظام التشعب في مرحلة الثانوية العامة بخلاف متطلبات تشجيع البحث العلمي الذي يساهم في تطوير برامج التعليم العالي وتفعيل نظام القياس والتقويم وضبط الجودة التعليمية وتفعيل مجلس تنسيق كليات التربية مع وزارة التربية والتعليم بخلاف إعادة النظر في السياسة التمويلية بما يكفل زيادة القدرة على استيعاب المنح المقدمة للبلاد وغيرها من الجوانب الرامية إلى تطوير التعليم وتوسيع مخرجاته بما يلي الاحتياجات الحقيقية ويخدم متطلبات التنمية وسوق العمل المحلي والخارجي.

وشكل المجلس لجنة التسيير واللجنة الفنية لإعداد هذه الرؤية في كافة الوزارات والجهات المعنية وذات العلاقة بهذا القطاع.

واطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة بشأن توصيات مجلس الشورى المشفوعة بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول موضوع التنمية والتخفيف من الفقر. وأكد المجلس بهذا الخصوص

على الجهات المعنية وفي المقدمة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تنفيذ توجيهات اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في اجتماع المجلس الأعلى السابق لغرض دراسة السياسات والإجراءات اللازمة لوضع الرؤية الاستراتيجية لتحديد متطلبات التنمية من القوى العاملة والمتعلمة في تحديد مسح القوات العاملة المنفذ في عام ١٩٩٩م ومسح الطلب لسوق العمل المنفذ عام ٢٠٠٤م إضافة إلى تحديد المقدمة من قبل وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية ومدى استيفائها للشروط الخاصة في التعيين.

وناقش المجلس موضوع الزيادة المستمر للجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية ومدى التزامها بمعايير الاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة.

وأكد المجلس بهذا الخصوص على قراره السابق بشأن إيقاف منح التراخيص الأولية لأي من جامعات أو كليات أو معاهد عليا أهلية جديدة حتى يتم استكمال البنية الأساسية للجامعات الأهلية القائمة طبقاً لقانون التعليم العالي ولائحته التنفيذية على أن يقوم مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالقيام بمهامه في مراجعة أوضاع الجامعات الوطنية.

واطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة بشأن الآلية المتبعة

الأرحبي يلتقي البعثة التقييمية الدولية:

استعراض أوجه الدعم المستقبلي لليمن من برنامج الغذاء العالمي



صنعاء/سبأ
التقى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الأرحبي أمس البعثة التقييمية للبرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء.

جرى في اللقاء استعراض جملة من القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن وبرنامج الغذاء العالمي وسبل تعزيزه وتطويره وبما يخدم الأهداف المشتركة.

كما تطرق الجانبان إلى مناقشة التفاصيل المتعلقة بالبرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة العالمي للغذاء للعام ٢٠١١م - ٢٠١٥م.

وفي هذا الصدد أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عن تقديره لحرص برنامج الغذاء العالمي على موائمة السقف الزمني للبرنامج القطري الجديد لليمن مع السقف المحدد لتنفيذ الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م - ٢٠١٥م.

من جهتها أكدت البعثة التقييمية للبرنامج القطري لبرنامج

نائب وزير الخارجية يلتقي ممثلة شؤون اللاجئين في اليمن



صنعاء/سبأ
التقى نائب وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين الدكتور علي مني حسن أمس بصنعاء ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن كلير بروجوا.

ويبحث الجانبان العديد من قضايا اللاجئين في اليمن واليات تعزيز مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين اللجنة الوطنية والمفوضية الدولية.

حضر اللقاء الوزير المفوض محمد الفقمي مقرر اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين.

الإعلان عن قبول عضوية اليمن في المبادرة العالمية للشفافية



باريس/سبأ
أعلن المجلس العالمي للشفافية في الصناعات الاستخراجية أمس قبول عضوية اليمن في المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية كعضو ممثل كامل العضوية كأول دولة في الشرق الأوسط تنضم إلى هذه المبادرة العالمية.

جاء ذلك في أثنائهم لكل مدرسة في إطار التوجهات والمعايير الرسمية وتعزيز العلاقة بين إدارة التوجيه بوزارة التربية والتعليم والمدرسين مع التأكيد على موضوع النافذة الواحدة في المعاملات.

وأوضح وزير النفط والمعادن لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن مبادرة الانضمام جاءت تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية الراعي الأول لانضمام اليمن لمبادرة الشفافية العالمية التي أعلنها انعقاد مؤتمر للمانحين في نوفمبر ٢٠٠٦م في لندن.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تأتي لتعزيز مبدأ الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن التي من شأنها توسيع قاعدة الاستثمارات في اليمن.

من جانبه أشار رئيس المجلس اليمني للشفافية الدكتور محمد صالح مقل إلى أن هذه الخطوة تعد حدثاً هاماً في تاريخ اليمن وتضعه في مصاف الدول الحديثة التي تنتهج الشفافية سعياً لتوسيع قاعدة الاستثمار والتنمية الاقتصادية

المستدامة. ولفت إلى أن انضمام اليمن لهذه المبادرة العالمية يؤكد توجه اليمن في اعتماد الشفافية كأحد مقومات الحكم الرشيد والمصادقية في مدفوعات ومقبوضات الإيرادات لقطاع الصناعات الاستخراجية.

وكان اليمن اطلق في نوفمبر الماضي اول تقرير افصاح عن الصناعات الاستخراجية للأعوام الثلاثة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م والتي تضمنت عوائد النفط وجميع البيانات المتعلقة بالبالغ المدفوعة من قبل شركات النفط الانتاجية العاملة في اليمن إلى الحكومة والإيرادات الحكومية للأعوام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦م.

يذكر ان الجمهورية اليمنية حصلت

الصوفي يبحث مع منظمات المجتمع المدني بتعزيز الاحداث على الساحة الوطنية

صنعاء/سبأ
التقى محافظ تعز حمود خالد الصوفي أمس رؤساء وممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة للوقوف أمام الأحداث على الساحة. وفي اللقاء أكد المحافظ الصوفي أن مايجري دليل على النهج الديمقراطي الذي تعيشه اليمن في التعبير عن الرأي بكل حرية وشفافية دون الخروج عن الحدودات القانونية. وقال الصوفي أن قنوات التغيير الشرعية والقانونية في اليمن موجودة وهي متاحة للجميع دون استثناء، وأن الجميع ينتهي أولاً إلى حزب واحد اسمه اليمن يجب الحفاظ عليه والتحقق من صحته.

وعلى وحدته وأمنه واستقراره ونمائه والابتعاد عن كل المخاطر المحدة بالوحدة وإدراك الأهداف الخفية. وأكد أن الحقوق السياسية مكفولة للجميع وأن الدولة ملزمة بحماية مصالح الناس وفق القانون معرباً عن أمه في أن تكون تعز مثلاً في الانضباط وإدراك المخاطر وتقويت الفرصة على كل القوى المعادية للوحدة والديمقراطية والنظام الجمهوري. وتم خلال اللقاء الاستماع من ممثلي النقابات إلى الكثير من الملاحظات والمداخلات الهادفة وبما يلي الطموحات وفقاً للإمكانات المتاحة واحترام القانون وحماية العملية الديمقراطية.

ووافق المجلس على ما ورد في